

والمطعمون ولا يجوز بيع الذهب
والفضة عند ذلك الا مما تلاه لا يقبل
او لا يبيع ما اتى به حتى يقبضه ولا يبيع الا
بالجواز ويجوز بيع الذهب بالفضة متفا
ضلا نقدا او كان ذلك المطعمون لا يجوز
بيع الجنس منها بمثله الا مما تلاه لا يقبل او
يجوز بيع الجنس منها بغيره متفا ضلا نقدا
او لا يجوز بيع العرس والمناجيات بالحيات
من التي تلاثة ايام واذا وجد بالمبيع عيب
فلم يستقر به من زده ولا يجوز بيع الثمر
مطلقا الا بعد به وصلا حها ولا يبيع ما فيه
جنس شرابا ان سلكه الربا بجنسه من طبيا الا
للذين فرك ويصح السلم حاله وهو حلال
فما تكامل فيه خمس شرائها ان يكون مضو
ظا بالصفة وان يكون جنسا له في حلاله

به غيره

منه يفرق
والله اعلم
بالحق

به غيره لم تدخله النار لا حاله و
ان يكون معين وكاهن معين ثم رضى
المسلم فيه غايه شرائط وهو ان يقبضه
بعده ذلك في جنسه ونوعه بالصفات
التي تعلق بها الثمن وان يمدى قد رضى بها
ينبغي الجهالة عنه وان كان موخلا في
وقت فعله وان يكون موجودا عند الا
تسليم في الغالب وان يذكر موطن قبضه
وان يكون الثمن معلوم وان يتفاه بظان
قبل الفرق وان لا يخله ولا يدخله
في بيع الشرا فرك وعلمها من يبيع البعير
جائز منه في البيوت اذا استقر بثمنها
في الذمة والبراءة من الرجوع فيه ما
لم يقبضه ولا يقبضه المرتهن الا بتعديا واذا
قبضه بعض الوفق لم يخرجه من الرهن حتى يقبضه

جميع